



CITIZENS' RIGHTS IN THE THOUGHT OF AL -HIKMA NATIONAL MOVEMENT

Iman Abdul Adheem Kadhim*

Master's degree in political thought

College of Agricultural Engineering Sciences,

University of Baghdad

ORCID iD: <https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0004-6720-2819&justRegistered=true>

Eman.A@coagri.uobaghdad.edu.iq

Article history:

Received: 30th June 2025

Accepted: 28th July 2025

Abstract:

Since its inception, Mr. Ammar Al-Hakim, President of the National Wisdom Movement (NWM), has championed the protection of fundamental rights for citizen groups, with a vision centered on human development as the cornerstone of existence. The movement emphasizes empowering youth and women academically and intellectually, guided by the principles of moderation, balance, and honor in serving citizens directly, while promoting openness and constructive engagement with all societal components. The movement's project focuses on preparing youth to participate in all state institutions based on an equilibrium between the citizen and society, contributing to building the foundations of a modern and just state. It also seeks to enhance citizens' well-being economically, socially, and culturally. Within the framework of fundamental rights enshrined in the Iraqi Constitution, the National Wisdom Movement advocates for access to adequate housing, education, employment, healthcare, and the protection of the rights of individuals with disabilities and special needs, ensuring a life of dignity and well-being in society.

The study aims to conduct scientific research to ensure that individuals enjoy all the privileges and rights associated with citizenship according to the National Wisdom Movement's project and understand their corresponding responsibilities. The study consists of two main sections: section one (Al-Hakim and Wisdom) The National Wisdom Movement from Formation to Empowerment) (1) Overview of the biography and intellectual profile of Mr. Ammar Al-Hakim. (2) Reasons for the emergence of the National Wisdom Movement and its main characteristics. (3) The political vision behind the establishment of the National Wisdom Movement. section two (Fundamental Citizen Rights According to the National Wisdom Movement) (1) Fundamental citizen rights as stated in the Constitution of 2005. (2) Fundamental citizen rights according to the vision and methodology of the National Wisdom Movement.

Keywords: National Wisdom Movement, Rights, Just State

حقوق المواطن في فكر تيار الحكم الوطني

المستخلص

تبني السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكم الوطني منذ نشأته، رعاية الحقوق الأساسية لجميع فئات المواطنين وبرؤية تتمحور حول بناء الإنسان لأنه أساس الوجود في الحياة مركزاً على تمكين الشباب والمرأة من الجانب العلمي الأكاديمي وتنقيفهم من الجانب الفكري الحكيمى وبمسار الاعتدال والوسطية وشرف خدمة المواطنين ميدانياً ، والأنفتاح والتواصل البناء مع باقى مكونات المجتمع . وتبنى مشروع التيار تأهيل الشباب للعمل في مؤسسات الدولة كافة اعتماداً على علاقة التوازن المتكافئة بين المواطن والمجتمع ، بما يحقق بناء مركبات الدولة العصرية العادلة ، وتعزيز حياة الرفاهية للمواطنين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وضمن اسناده للحقوق الأساسية المشرعة في الدستور العراقي ، يسعى مشروع الحكم حيازة السكان المناسب ، التعليم والعمل ، حق الرعاية الصحية ، فضلاً عن رعاية حقوق الأفراد من ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بما يؤمن بالعيش برفاهية في المجتمع .

الكلمات المفتاحية : تيار الحكم ، حقوق ، دولة عادلة

ولهذا نسعى للدراسة والبحث العلمي للوصول إلى منح الأفراد جميع مميزات المواطن وما يتضمنه من حقوق وفق مشروع تيار الحكم وما عليه من واجبات، فتتألف الدراسة من مباحثين.

المبحث الأول: السيد الحكيم والحكمة : تيار الحكم الوطني من التكوين إلى التمكين
أولاً: نبذة عن معلم السيرة الذاتية والفكري للسيد عمار الحكيم .

- ثانياً : اسباب انبات تيار الحكم الوطني وسماته الوطنية.
ثالثاً : الرؤية السياسية لنشأة مشروع تيار الحكم الوطني .
المبحث الثاني: حقوق المواطن الاساسية وفق منهج تيار الحكم الوطني .
اولاً : حقوق المواطن الاساسية في دستور العراق لعام 2005 .
ثانياً : حقوق المواطن الاساسية وفق رؤية ومنهج تيار الحكم الوطني .
- المقدمة:**

ويمثل تيار الحكم الوطني ركيزة أساسية في النظام السياسي له امتدادات وتأثير داخلي وإقليمي دولي، وهو تيار له مسارات ثقافية واجتماعية فضلاً عن المسار السياسي، ومنفتح على جميع المكونات التي تمثل مصداقاً لدور المكون الأكبر في رعاية المواطنين، وبعد مفتاح التعافي العراقي، وبفضل رجال الحكم في الحكومات المحلية ومؤسسات الدولة ، يمثل منهج الاعتدال والوسطية وله الأثر البالغ في تبني ترسیخ قواعد الدولة العصرية العادلة، وخدمة الشعب الذي يمثله قي طل وجود التحديات الكبيرة في المجتمع . ويدعوا التيار الى أهمية الوحدة الوطنية والانتصار لمظلومية الجميع ، ويشدد على الالتزام بالقانون ومنهج الدولة والانفتاح مع جميع طوائف المجتمع العراقي ، ويحدد التيار اسناده للحكومة في الإعمار والبناء ، والالتزام بالقيم والمبادئ العالية وهو منهج القادة الشهداء، وأن منطق الحكم منطق عقلاني محفوف بالمصداقية العالية في تبني المواقف البناءة ، لانه يمكن الشباب والمرأة في جميع ميادين الحياة [1] .

ان تعزيز هذه الحقوق يسهم في بناء مجتمعات اكثر عدالة وتطوراً وسلاماً ، ولذا يجب ان تبقى جهودنا مستمرة لضمان احترامها وتطبيقاتها في كل مكان وزمان [2].

اشكالية البحث:
اشكالية البحث تدور حول تعزيز حقوق المواطن في فكر ورؤيا تيار الحكم الوطني، ويتطلب حل الاشكالية طرح جملة من التساؤلات بإيجاز :

1. ما اسباب نشأة مشروع تيار الحكم في المجتمع العراقي ؟
2. ما السيرة الذاتية والفكيرية للسيد الحكيم ؟
3. ما الرؤية السياسية لتيار الحكم وما سماته الاساسية ؟
4. ما حقوق المواطن الاساسية وفقاً لفكرة ورؤية تيار الحكم الوطني؟

أهداف البحث:
يهدف البحث الى تحليل مفهوم حقوق المواطن وكيفية تفسيرها وفقاً للفلسفة الحكمية، وتحديد العلاقة بين هذه الحقوق والقيم والمبادئ الأساسية التي ينادي بها تيار الحكم ، وفهم الدور يمثله التفكير الحكمي للتيار في تطوير وتعزيز حقوق المواطن في مجتمعاتنا المعاصرة.

أهمية البحث
تكمّن أهمية البحث حول حقوق المواطن في فكر تيار الحكم والذي يعد أساسياً لفهم الرؤيا السياسية والفلسفة الاجتماعية، وللمساهمة في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتطوراً.
فهم الفلسفة السياسية: يساهم البحث في فكر تيار الحكم في فهم الفلسفة السياسية القائمة على أسس الحكم والعدل، وتطوير حقوق المواطن دورها في بناء المجتمعات الديمقراطية.
تحفيز النقاش العام: يساهم البحث في فتح باب النقاش حول حقوق المواطن الأساسية وما إذا كانت فلسفة تيار الحكم تعزز حقوق المواطن وفق منهجها، وهذا يشجع على التفكير النقدي وتطوير السياسات العامة بشكل أفضل.
تعزيز الوعي الجماهيري: من خلال نشر نتائج البحث والمناقشة حولها، يمكن أن يساهم البحث في زيادة الوعي الجماهيري حول أهمية تعزيز حقوق المواطن وضرورة احترامها وتطبيقاتها في المجتمع.

منهجية البحث:
اقتضى ان يكون المنهج المتبعة الأساس للدراسة البحثية هو المنهج التحليلي النظمي والمنهج القانوني لأنّيات فرضية الدراسة والإجابة عن التساؤلات التي طرحتها مضمون البحث، حيث تضمن الأول منها دراسة تيار الحكم الوطني من حيث النشأة والتكون وإبراز مجموعة من الأهداف التي تخص التيار، ثم تمت مناقشة منهج تيار الحكم وكذلك تناول المحور الأساسي هو حقوق المواطن الأساسية في فكر تيار الحكم الوطني .

فرضية البحث
تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن بعض الأنظمة والتيارات الفاسدة اثرت سلباً على تطبيق حقوق المواطن الأساسية في المجتمع، مما حرك اغلب التيارات السياسية والمعتدلة للسير بإطار مفاهيمي قانوني لدراسة حقوق المواطن الأساسية وتعزيزها والعمل على تطبيقاتها فعلياً على ارض الواقع.

المبحث الأول: السيد الحكيم والحكمة : تيار الحكم الوطني من التكوين الى التمكين
اولاً: نبذة عن معالم السيرة الذاتية والفكيرية للسيد عمار الحكيم .

عمار عبد العزيز محسن الطباطبائي الحكيم ، وهو الابن الأكبر للسيد عبد العزيز الحكيم "عزيز العراق" وحفيد المرجع الأعلى الأمام السيد محسن الحكيم "رضوان الله عليه" زعيم الطائفة الشيعية في العالم، وحده لإمه سماحة العلامة السيد محمد هادي الصدر الشخصية الدينية والاجتماعية البارزة ، وهو من مواليد النجف الاشرف عام 1979 . وفي عام 1979 ونتيجة لظروف الاضطهاد والملحقة لعائلة الامام الحكيم من سلطة حزب البعث الصدامي اضطررت عائلة السيد عبد العزيز الحكيم الهجرة خارج الوطن متوجهة الى سوريا ، ومحطته الثانية طهران هو لم يكمل التاسعة من عمره حيث كانت بدايات بلورة المشروع الإسلامي وتشكيل المؤسسات السياسية والجهادية والثقافية للمعارضة العراقية بقيادة عمه السيد محمد باقر الحكيم . ودخل السيد الحكيم المدارس الإيرانية وتخرج منها ليتوجه إلى الدراسة في الجامعة الإسلامية في قم المقدسة، حيث حاز على شهادة الماجستير في الشريعة والمعارف الإسلامية.

عاد إلى الوطن وكان العمل الأبرز الذي عُرف به ، هو تأسيسه لمنظومة مبسطة وبقدرات ذاتية تحولت فيما بعد إلى أكبر المؤسسات الثقافية العراقية والإسلامية وسجلت لها حضوراً واسعاً في الأمم المتحدة، هي مؤسسة شهيد المحراب والتي بدأت بأسم مؤسسة التبليغ الإسلامي [3].

شغل في عام 2007 موقع نائب رئيس المجلس الأعلى للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بالإجماع عام 2009، بعد رحيل والده السيد عبد العزيز الحكيم ، وأسس ديوان بغداد الذي يعتبر مجلساً تخصصاً يشمل جميع شرائح المجتمع لمناقشة سبل الارتقاء بها. وفي 5 أيلول من العام 2016 انتخب رئيساً للتحالف الوطني العراقي وهي الكتلة البرلمانية الأكبر في مجلس النواب العراقي للدورة البرلمانية 2014-2018 ، وشكل عند تسميته رئيسة التحالف الوطني العراقي وفوداً برأسها تمثيل التحالف لليزور محافظات العراق ويطلع على الواقع الخدمي والأمني ويقف على المشاكل والمعوقات التي تعاني منها محافظات البلاد ، ليعود بمتابعتها مع الوزارات والمؤسسات المعنية ، وتم حل الكثير من تلك المشاكل ، كما ترأس وفد التحالف الوطني لزيارة عدداً من دول المنطقة كان أبرزها الأردن والكويت وإيران ومصر وتونس ، وفي 24 تموز 2017 أعلن السيد عمار الحكيم عن تأسيس وانطلاق تيار الحكم الوطني ، ليتّخـب انتخـابـا حـراً مباشـراً رئـيسـاً لـتـيـارـ الحـكـمـ الـوطـنـيـ فيـ مؤـتـمـرـهـ التـأـسـيـسيـ الـذـيـ عـقـدـ فـيـ بـغـادـ 1ـ كـانـونـ الـأـوـلـ دـيـسـمـبـرـ 2017 [3].

في اجتماع الهيئة القيادية الاول لتحالف الاصلاح والاعمار بتاريخ 19/11/2018 تم اختيار السيد عمار الحكيم رئيساً لتحالف الاصلاح والاعمار الذي يضم ((تحالف سائرون ، ائتلاف النصر ، قائمة تيار الحكمة الوطنية ، ائتلاف الوطنية ، تحالف القرار ، قائمة الجبهة التركمانية ، ممثلو المكون المسيحي والصابئي والايزيدي ، وقوى اخر) وقد صوت الهيئة العامة باجتماعها المنعقد بتاريخ 12/22/2018 بالإجماع على انتخاب السيد عمار الحكيم **رئيساً لتحالف الاصلاح والاعمار** ، وتولى السيد الحكيم **رئيسة تحالف عراقين** بتاريخ 30 حزيران 2020 وفي الذكرى المئوية لثورة العشرين الخالدة أعلن عن تشكيل تحالف عراقيون وهو تحالف سياسي برلماني جماهيري كبير ينطلق من الدولة ويتحرك في فضائها، يدعم الدولة المقترنة القوية ، ذات السيادة الوطنية ، والارادة الجماهيرية الخاصة ، بعيداً عن المحاصصات والأجندة الفتنية الضيقة، وقد انتخب السيد الحكيم رئيساً لهذا التحالف ، واستعداداً لخوض الانتخابات البرلمانية في 10/10/2021 . وبالتزامن مع مئوية تأسيس الدولة العراقية أعلن عن **تحالف (قوى الدولة الوطنية)**، وانتخب السيد الحكيم رئيساً لهذا التحالف . [3].

ابرز اصدارات السيد الحكيم:

- هـنـ المـجـتمـعـ
- الشـيـابـ وـالـدـوـلـةـ الـعـصـرـيـةـ الـعـادـلـةـ
- خطـابـ الـاعـتدـالـ وـالـبـنـاءـ (ـ19ـ مجلـدـ)
- بنـاءـ الدـوـلـةـ وـادـارـتهاـ (ـ٣ـ أـجزـاءـ)
- ومـضـاتـ مـنـ العـتـرةـ الطـاهـرـةـ
- إـمامـ الـإـنسـانـيـةـ
- كـربـلاـءـ مـنهـجـ وـعـطـاءـ
- كـربـلاـءـ رسـالـةـ حـيـاةـ
- رسـالـةـ الـأـمـلـ
- مجـدـدـونـ
- لمـحـاتـ مـنـ سـيـرـةـ عـزـيزـ العـرـاقـ
- شـيـابـاـ
- المرأةـ المـكـرـمةـ
- نـسـائـنـاـ

اطلقـ السيدـ الحـكـيمـ مـبـادرـاتـ الرـؤـيـةـ التـنـمـيـةـ الـاحـتـمـاعـيـةـ لـبنـاءـ الدـوـلـةـ :

ومبادرة (حقوق الطفل العراقي ، مبادرة تمكين ذوات الاحتياجات الخاصة ، برنامج نهضوي لدعم المرأة) ، ومبادرات النهوض بواقع المحافظات : (البصرة عاصمة العراق الاقتصادية ، مشروع إعادة تأهيل ميسان ، ذي قار مهد الحضارات وبواحة الجنوب ، مبادرة تطوير رحاب المثنى ، مشروع (كرباء فخر العراق) ، مشروع (ديوانية الخيرات) ، مشروع (النجف عاصمة العراق العلمية) ، مشروع (بابل التاريخ العريق والوحدة الوطنية) ، مبادرة (واسط محافظة المستقبل) ، مبادرة (بغداد 2020 عاصمة النهوض والامل) [3].

ثانياً: اسباب انتشار مشروع تيار الحكمة الوطنية وسماته الوطنية:

في الوقت الحاضر نجد ان موضوع الحقوق أصبح من اهم المطالب الاساسية التي تسعى الشعوب الى الحصول عليها ، خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي شهدتها الانظمة السياسية للمدة الممتدة ما بين 2010 م الى 2011 م ، وكان لهذه التغييرات الفضل الكبير في ترسیخ مفهوم الحقوق ، وبالتالي اصبح لزاماً على الحكومات التي وصلت الى دفة الحكم ان تأخذ بنظر الاعتبار هذا المفهوم وان تثبت لشعوبها ايمانها التام بها وذلك من خلال سعيها وتجديدها الى تحقيقها وليس مجرد النص عليها في دساتيرها وان يترجم هذا السعي الى واقع حال [4].

إن نشأة تيار الحكمة الوطنية هو نتيجة طبيعية للتغيرات الازمة للعمل السياسي والاجتماعي ومتطلبات الوفاء بالمسؤوليات الوطنية، والتغيير عن تطلعات الشعب العراقي، وغالبيته من الشباب والمتنوع عرقياً ودينياً وطائفياً وفكرياً، لمواجهة القضايا التي تعيق تقدم البلاد وتحركها نحو مستقبل أفضل وأكثر عدلاً وحداثة، وقد ورد في بيان سماحة السيد عمار الحكيم أهم دواعي وأسباب انتشار وتأسيس تيار الحكمة الوطنية وهي: [5].

1. الرغبة في احداث التغيير الحقيقي .

2. الخروج من حالة اليأس والإحباط التي تعيشها الجماهير، وتجاوز المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تنهك المواطن العراقي وتعرّضه مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة للخطر، وترسخ المفاهيم السلبية التي تُكبل العزيمة وتحلّق الأمل.

3. العراق اليوم ينتظر ولادة تيار سياسي جديد يحقق طموحات شعبنا ويعامل مع الحاضر بواقعية ويتقدم للمستقبل ببطء و والإرادة مستمدّة من روح هذه الامة الشابة.

4. الحاجة الى تيار سياسي يمتلك رؤية واضحة وحيوية، تمكنه من التعامل مع مختلف المشاكل المعقدة والمتداخلة وتقديم الحلول لها والنظر الى المستقبل بثقة، وتحفيز الجماهير الى استعادة المبادرة وكسر اطواق السلبية والإحباط.

5. الحاجة الى تيار سياسي جديد يمتلك العزم والاصرار ، ويقبل التحدى ضمن اطر المنافسة الشريفة .

7. الحاجة الى انشاق تيار ويحتضن الكفاءات المترسمة ذات الروحية الوثابة ولا سيما الشابة منها والتي تجمع بين الاصالة والتجدد والوطنية.
8. الحاجة الى تبني مشاريع وطنية حقيقة تكون نقطة الانطلاق لبناء وطن الآباء والاجداد وتمتين أسس الدولة العصرية العادلة [5].

ويتصف تيار الحكمة بسمات ومواصفات يختلف فيها عن التيارات والاحزاب الاخرى:
المجتمع العراقي هو احد المجتمعات العربية الذي يتميز بتتنوع تعدده سواء كان تعدد ديني او مذهبى فضلاً عن التعدد الثقافي واللغوي او الاجتماعي والعشائري والذي يزخر بحضارة عريقة منذ القدم [6].

المبدئية والعمق التاريخي نحن تيار مبدئي؛ ملتزمون بعقيدتنا وقيمتنا ومبادئنا الإسلامية الأصيلة السمحاء، وتأريخنا وجدورنا العميقية، وارتباطنا بأهل البيت (عليهم السلام)، ومنفتحون على جميع المذاهب والديانات. وعمقنا التاريخي يقدر بمائة عام.

الوطنية :تؤمن بالتنوع والتعدد للنسيج العراقي، وتعتبره عنصر قوة وإثراء حضاري للعراق كوطن ولل العراقيين كامة، وللتزم بحق جميع المكونات في التعبير عن خصوصياتهم الثقافية والعقائدية التي ضمنها الدستور، لكن خطابنا الإعلامي يكون على أساس المواطنة العراقية، إذ تؤمن بالمساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات.

السياسية :نحن تيار عريض وواسع في الأمة العراقية ولسنا حزباً، ننفتح على قطاعات الأمة في سعتها الكبيرة ، ولا نعرف بالعصبية الحزبية الضيقة، بل ندعم الكفوء النزيه القدير في التمكين نحن تيار يتعامل مع الشعب، وشعارنا نعم للتنظيم وكلًا للحزبية.

الاستقلالية والواقعية نحن تيار مستقل في قراره، ننطلق من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ القرارات، وشعارنا العراق أولاً ، وننفتح على القوى والفعاليات الوطنية وعلى العلاقات الإقليمية والدولية، على أساس المصالح المشتركة ، ونحن نقرأ الساحة وتحلل الأمور، وندرك طبيعة الهموم وطموحات أبناء الشعب.

التجديد :نعتقد بضرورة التجديد في كل شيء في الرؤية والخطاب ومناهج العلم والأدوات والهيكل والبرامج والخطط، وفي طريقة تعاطينا مع شعبنا وافتاحنا على الشباب، نرحب بكل تجديد وإبداع، وبكل شيء يكسر النمطية والتقلدية، لتحقيق الأهداف السامية .

التنمية والتنشئة الصحيحة :نحن لسنا تياراً سياسياً بحتاً، بل نحن أوسع من المشروع السياسي؛ فهدفنا أن نربي ونشئ شعبنا وجعل الشباب تنشئة صحيحة فكريًا لبناء الأمة، وسنكرس المؤسسات التنظيمية والثقافية والإعلامية لغرض هذه التنشئة، والمؤسسات الثلاث معنية بأن تضع في استراتيجيةيتها كيفية التنشئة للشعب.

الوحدة والتحانس :يجب علينا أن ننهي التقاطعات والحساسيات والاثنيات ، فنحن جميـعاً أبناء تيار الحكمة الوطني، يجب أن ننصرف في بوتقة واحدة.

يتسم تيار الحكمة **بالخدمة والمبدئية** من منطلق شعاره (شعب لا نخدمه لانستحق ان نمثله) . ويدرك السيد عمار الحكيم في مؤلفه الدولة العصرية العادلة "نحتاج الى حكومة خدمة، ونحن نلتمنس من الحكومة ورؤيسها النيات الصادقة، فشعب لا نخدمه لا يستحق أن نمثله، ويجب ان تكون مع المواطن في كل المواطن، يجب أن تكون سمتنا خدمة المواطن، ونكون صادقين في الشعار الذي رفعناه " [5].

ويصف السيد الحكيم التخادم المتبادل بين الاشخاص المقربين " يجب أن تكون حاضرين وخدومين لأبناء شعبنا، فالتخادم يجب ان يكون متبادلاً ؛ بعلاقاتك الشخصية وعلاقاتك الاسرية وأقاربك، اذا تخدم إخوتك فهم ايضاً سيخدمونك)، و تستطيع أن تخدم إقرانك الآخرين في المجتمع، فلتكن سمتنا الخدمة ؛ الخدمة أقصر الطرق الى الله سبحانه وتعالى، خدمة عباده، كما قرأتنا عن الامام علي عليه السلام؛(كلما كنت أكثر تواضعاً كنت أقرب لله) " [5]. ويوضح السيد الحكيم مصطلح الخدمة في مؤلفه خطاب الاعتدال والبناء ويقول بأن جوهر الحكمة هو الخدمة ، " الحكمة فلسفتها وجوهرها وحقيقة وروحها، الخدمة، فنحن خدام للشعب، ولذلك يقول: (شعب لا نخدمه لا يستحق أن نمثله)، أقربكم إلى قلب عمار خادمكم (هو أخدمكم لشعبه)، إذا كنت تريد أن تكون قريباً من الخادم اخدم ناسك، فهوذه السمعة الممتددة لمائة سنة، من الإمام السيد محسن الحكيم وإلى اليوم لا زريدها لأنفسنا فقط ؟ لا خير فيما إذا استخدمنا هذه السمعة وهذا التاريخ لقضايا الشخصية " و" لكن على قدر المسؤولية، نخدم شعبنا، ونلتتصق بناسنا، ونسعى لقضاء حواجزهم على تنوعها، خدمة، علمية، إدارية، صحية، لأن فلسفة الحكمة هي الخدمة " [5].

والخدمة تعني ايضاً : العمل على تلبية متطلبات وتفضيلات الفرد العراقي وزيادة إمكانياته لتتوفر له الحياة التي يمنهاها بمنتهى الشغف والالتزام والمسؤولية [6].

ويرتكز تيار الحكمة الوطني بشكل اساسي على **تمكين الشباب** لأنه يعد اساس الثروة الوطنية . ويوضح السيد الحكيم في إحدى محاضراته مع طلاب المدارس والجامعات "عندما نتحدث عن الشباب نستذكر الطاقة البشرية الفكرية الهائلة ، فالشباب يمتلك مقومات النجاح والكافح لتحقيق الغايات والأهداف المنشورة ، وأي أمة تستعين بشبابها تكون قادرة على أن ترقد طموحاتها وغاياتها ، وكلما ابتعدت الأمة عن الشباب انخفضت تلك الطموحات وضاقت فرص النجاح ، وذكر السيد الحكيم " طرح أفضل السبل للاستفادة من بعض الطاقات المعطلة، إذ قدم رؤاه للنهوض وصياغة الشخصية الإنسانية، وان إنتاج الفكر الإنساني، يمثل الثروة الوطنية الكبرى، وأن الطالب قادر على أن يتسلح بالعلم والمعرفة، يكون وسيلة بناء المجتمع وصناعة المستقبل ، فهو يمثل الثروة الوطنية الحقيقة " [5].

ويستند المشروع الوطني للتيار على **ميدا الاعتدال والوسطية والانفتاح مع المكون الآخر** ويوضح السيد الحكيم الأنفتاح والوسطية بقوله " نحن وطنيون، نرى أن مسؤوليتنا تمتد لكامل مساحة الوطن، بجميع مذاهبه وقومياته ، وديانته، ويجب أن ننفتح ونتواصل مع الناس " [7].

وعلى جميع المواطنين ان يمتلكوا فهماً عميقاً للتنوع ويفظرون مرونة في التعامل داخل المجتمعات متعددة الثقافات [8].

"اما الوسطية فهي فلسفة تيار الحكمة في الاعتدال والاتزان لأنها منهجنا الذي لا نحيد عنه، وعلينا مسك العصا من الوسط بقوة، في بلد التناقضات والتقاطعات، ورأينا منسجماً مع عقيدتنا ومبادئنا، وفيه الحل الأوحد لمعالجة أزمات البلاد، وإن النجاحات الكبيرة

التي تحقق في وحدة العراق مؤخرًا أمام محاولات التشظي والتقسيم، والنجاح المتحقق في افتتاح العراق الدولي والإقليمي، في خفض مستوى الطائفية، تُبرهن كلها على صحة منهج الاعتدال" [7].
ويسعى التيار الحكمة دومًا على **تمكين المرأة** فالمرأة نصف المجتمع والمربية للنصف الآخر، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، وهي القيمة الأخلاقية والمعنوية للأسرة وعنصرها التربوي الأساسي، وقد عُرفت المرأة العراقية، على وجه الخصوص، تاريخياً بصفات وسمات الولاء والصبر والتضحية والسلامة الأسرية [7].

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صناعة القرارات ، المتعلقة بحياتها الخاصة وال العامة ، وإذا لم تأخذ حصتها من الاعمال المهنية والإدارية والاقتصادية ، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة وصنع القرار، وبعد التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003، بدأت مرحلة تطور سياسية اجتماعية تعزز الاسس القانونية لنظام الدولة [9].

وتعُد المرأة جزءاً لا ينفصل بأي حال من الأحوال من كيان المجتمع الكلي بل تتعدى ذلك لتكون الأهم بين كل المكونات كما أن ضمان تمنعها بحق المواطن (المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية). هي قضية المجتمع برمتها فهي حجر الأساس في بناء مستوى معيشي متكمال للأسرة ومحوراً أساسياً في أي عملية تنمية ناجحة متكمال بواسطة مساحتها ومشاركتها الفاعلة إلى جانب الرجل في مختلف الجوانب [10].

إن رعاية المرأة وإنصافها يؤدي إلى نتائج مهمة ويسهم بشكل كبير في رفاهية المجتمع وتقديمه. وكان ابرز قانون ينصف المرأة ويهم بحقوقها هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 [11].

ولذلك يركز تيار الحكم على المرأة ويهم بـها ويدافع عن حقوقها ويعطيها دوراً مهماً وحاصلماً في مؤسسات التعليم العالي، قد تم تحديد تمثيل المرأة بـ 25 %، وتعد هذه النسبة ثابتة [12].

وكما ان مشروع تيار الحكم لم يغيب شريحة المواطنين من الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة فكان له جانباً مضملاً في تبني ورعاية الاشخاص من ذوي الاعاقة.

وتحدد السيد عمار الحكيم في الكرنفال السنوي للكرنفال السنوي للأشخاص ذوي الاعاقة عبر قناة الفرات الفضائية وقال" ان العراق من البلدان ذات النسب العالية من ذوي الإعاقة ، بسبب الحروب والظروف الأمنية والصحيحة السيئة التي مرت بها البلاد خلال العقود الماضية ، مما يستدعي منا جميعاً وقفه جادة لمراجعة الخطوات التشريعية والتنفيذية والمتعلقة بـ حقوق الإنسان السابقة وكيفية تطوير المكتسبات الحاكمة في هذا الجانب الإنساني ، ومن واجب مؤسسات التربية والتعليم توفير كافة المستلزمات والأدوات المطلوبة لجعل أطفال وشباب ذوي الإعاقة في مساحة عادلة ومتساوية مع أقرانهم من أبناء وطنهم ، ولاسيما مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم بالدول التي تحترم حقوق الإنسان وتتوفر حلول سريعة لهذه الشريحة ، وتضمن لهم مبدأ المساواة في الفرص والإمكانيات ، ويجب أن تراعي ظروفهم في صعوبة التوظيف في القطاعين العام والخاص وضرورة توفير الحلول الناجحة لذلك ، ومن هنا نقترح أن تتولى الجهات الرسمية تطوير قاعدة بيانات رصينة لإحصاء أعداد ودرجات ذوي الإعاقة لتوفير الوظائف المناسبة لهم بحسب ظروفهم ومؤهلاتهم ". [13]

ثالثاً : الرؤية السياسية لتيار الحكم الوطني:

ان تأسيس تيار الحكم جاء كنتيجة طبيعية لتلبية التطور الطبيعي للعمل السياسي والتصدي للمسؤولية وللتعبير عن تطلعات الشعب الذي عاش على هذه الأرض الطيبة منذآلاف السنين، ولتكون تياراً وطنياً يجمع كلّ تنوّع شعبنا ويواجه المشكلات التي تُعيّق تقدّم وطننا، وحماية الحقوق المدنية والحرّيات الشخصيّة ضمن إطار المبادئ والاعراف السليمة، والوصول بالعراق إلى مصاف الدول الناجحة التي توفر لمواطنيها الرفاهيّة والأمان والاستقرار. ان تيار الحكم الوطني يؤمن بتقدیم كفاءات واعيةً ومتّحمسة ذات افق سياسي متّنور، واماكنياتٍ إداريّةً وعلميّة رصينة، من أجل أداء المواقع القياديّة في الدولة والمجتمع، والعمل بجد على تفعيل الثورة الإداريّة والمعرفيّة، وإعادة هيكلة البناء المؤسسي للدولة وتقويتها[14].

والعمل على منع عسكرة المجتمع تحت أي ذريعة كانت، وليصبح التعليم حجر الزاوية في التنمية الشاملة ونهضة العراق. كما تتحذ حركة الحكم الوطنية العمل السياسي في إطار العمليات الديمقراطيّة والحرّيات الاجتماعيّة في ظل الدستور والقانون، فحركتنا تفتح **ذراعيها للجميع** المواطنين من كافة مناحي الحياة ومن كافة الأديان وأننا نؤمن أن أعظم سفينه تكامل هي الوطن الأم وأن أقوى رابط بين الناس هو **المواطنة** التي تضمن لنا العيش بحرية وكرامة وتجعلنا فخورين بوطننا وشعبنا [14] . أي قيادة سياسية فكريّة [15].

ويواجه المجتمع العراقي تحديات اجتماعية وتمثلة بمجموعة من الأنماط الفكرية والسلوكية كنتيجة لاتسامه بصفة تعددية المكونات المنتظمة داخل الدولة ، إن تعددية المكونات هو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم [16] .
ويجب اسناد المواطن وذلك بالمناداة بجميع الحقوق والحرّيات لكل فرد دون أي تمييز على اساس الجنس او اللون او اللغة او الوضع الاجتماعي او الدين او الجنسية او أي اسس اخرى والمساواة العادلة بين الرجل والمرأة [17] .

المبحث الثاني: حقوق المواطن الاساسية وفق منهج تيار الحكم الوطني

اولاً : حقوق المواطن الاساسية :

يعرف مفهوم الحقوق على انه التزامات المجتمع حيال اعضائه ، ويطلق عليه الحقوق المدنية وحقوق المساواة ، والحقوق الإنسانية والمهنية ، وتعني المفهوم الواسع للحقوق الطبيعية لجميع الكائنات الانسانية، اي حقها في الحياة والكرامة والاحترام والشرف ، وشملت حديثاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية ، وتقدم هذه لخدمات من المنظمات الحكومية والاهلية لكافة المواطنين [18] .

ولا فرق سواء كانت الحقوق شخصية او سياسية او اجتماعية او اقتصادية، فلابد ان ينص عليها الدستور في صلبه ، ويعطي لها ضمانة عدم تجاوز سلطة الدولة عليها لأنها نصوص دستورية لها ميزة السمو العلو على جميع القوانين ، وهذا ما جاء فعلاً في دستور جمهورية العراق لعام 2005م النافذ [19].

وان دستور العراق يتسم بالأنصاف من حيث اختيار اللغة الأساسية، فدستوره النافذ لم يحدد لغة رسمية بل احتوى جميع لغات الأقليات ، نص في المادة (4) منه : اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان ، رابعاً اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان آخرتان في الوحدات الإدارية للعراق التي يشكلون فيها كثافة سكانية [20].
والمواطنة تعبر للدلالة بها عند تحديد الوضع القانوني السياسي للفرد وللتغيير عن المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية في المجتمع، كما تكمن في المشاركة الشعبية للمواطنين في اختيار الشخص الذي يحكمهم من جهة، وفي المشاركة الفعالة واتخاذ القرارات في إدارة الحياة العامة من جهة أخرى [21].

1. الحقوق المدنية والسياسية :

الحقوق المدنية : وتعني الامتيازات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفرد البشري، وهي من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها بكل حبيتها ولا يمكن حرمان الفرد منها أو تقييدها إلا إذا خالف القانون. وتتضمن : (حق الفرد في الحياة ، والمساواة ، وحرية التنقل ، وحق حرمة المسكن والحق في سرية المراسلات)، فيما تتضمن **الحقوق السياسية :** (حق الجنسية ، وحق المشاركة في الشؤون العامة ، والحق في إنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والعضوية فيها ، والحق في حرية الرأي والتعبير ، والحق في حرية العقيدة والدين) . [22] ويجب على السلطات حماية الحقوق الأساسية للمواطنين [23].
ونجد الحقوق السياسية أهم الحقوق التي تميز بانها تنظم علاقة المواطن بالسلطة لتحقيق وضمان الحقوق، والحرابات الفردية منها والجماعية ، هي جزء من الحقوق التي يكتسبها الفرد بحكم وجوده ضمن جماعة بشرية [24].
وتعرف الحقوق السياسية بأنها مساواة جميع المواطنين دون الاحاجن طبقاً للشروط التي يحددها القانون ، كتحديد سن معين في التمتع بحق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة في الدولة وحق الترشيح لعضوية المجالس النيابية العامة والإقليمية وحق الاشتراك في تكوين الاحزاب و الجمعيات السياسية والدخول في عضويتها[25].

2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

منح دستور العراق لعام 2005 أهمية بالغة للحقوق الاقتصادية للأفراد حيث تناولها بعدة محاور وهي: (الحق في العمل ، وحق الملكية والاستثمار ، والحق في الاصلاح الاقتصادي) ، بينما تتضمن **الحقوق الاجتماعية والثقافية :** (حق الرعاية الاجتماعية ، الرعاية الصحية ، والتعليم) [26] ويعاني أغلب الأفراد حول العالم من انتهاكات لحقوقهم الأساسية، واكتشاف بعض العوامل المؤثرة في عدم تحقيق تلك الحقوق بشكل كامل بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية [27].

حيث يعتمد البشر على حقوقهم الاقتصادية ، اذ توفر لهم الموارد الأساسية لإعالة أنفسهم وأسرهم ، ولا تقتصر على حق الفرد في امتلاك الممتلكات فقط ، بل تشمل ايضاً الامتيازات التي يتمتع بها الفرد للوصول الى العمل [28].

ثانياً : حقوق المواطن الأساسية وفق رؤية ومنهج تيار الحكم الوطني :

حيث تتضمن حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها حزمة من الحقوق و الحريات التي شأنها حماية الفرد مهما اختلف انتهاؤه الوطني، الديني، الجنسي أو العرقي، كل هذه الحقوق هي متضمنة في إطار العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لعل أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 ، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966 و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 تمثل هذه الاتفاقيات والمعاهد الدولية مصدرًا أساسياً لقياس مؤشر الحقوق والحرابات للعديد من المؤسسات البحثية في العالم [29].

ان مشروع تيار الحكم الوطني ينطلق من رؤى مبدئها بناء الانسان لأنـه اصل الوجود ، ويسعى تيار جاهدـاً على تمكـين الشـباب ، لأجل تحقيق مشروع تيار الحكم الوطني في بناء الدولة العصرية العـادلة ، فضـلاً عن تـبنيـه تمكـين المرأة ، ورعاـية المـواطنـون من ذـوي الاحتـياـجـاتـ الـخـاصـةـ والمـعـاقـينـ [30]..

وذكر السيد عمار الحكيم في بيان رسمي اوضح فيه " نريد أن نحقق هوية اقتصادية لكل محافظة عراقية تميزها عن غيرها ، لتكون لدينا محافظة زراعية وأخرى صناعية وثالثة سياسية وتجارية ودينية وأثرية ، لتحقيق التكامل الاقتصادي بين المحافظات ، وإشاعة التفاضل الإيجابي بينهم والخدمات والإعمار والرفاه الاجتماعي ، ثم التكامل بين المحافظات والمركز، بدلاً من التقاطع والتعطيل. واكد **السيد الحكيم بحسب تعبيره " بأن (السكن ، والعمل ، والتعليم ، والصحة) رباعية مهمة تحظى بأولويتنا القصوى " [30]**.

حق السكن: يعد الحق في السكن من حقوق الانسان الجوهرية التي ينبغي ان يتمتع بها كل فرد على اكمل وجه ، فهو من محددات العيش الكريم والمستوى المعيشي اللائق الذي يمنح للإنسان الحرية لممارسة حقوقه الأخرى [31].

وهو أحد الحقوق المرتبطة بالمواطنة، حيث يمنح المواطن حقوقاً سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، ويعد هذا بمثابة حق للمواطنين للعيش بكرامة وأمان وسلام، والاستمرار في شغفهم وتوفير السكن لهم وتقديم الخدمات اللازمة [32]. بالرغم مما وصلت اليه قضية حقوق الإنسان من درجة عالية من الاهتمام على الصعيد الداخلي والخارجي إلا إن هناك انتهاكات في مجال حقوق الإنسان من الانظمة السياسية وخصوصاً في الوطن العربي [33] .
بعد حق السكن من حقوق الإنسان في الثقافة الشعبية، ومن الأمثلة على ذلك: " البيوت مقبرة الدنيا " وعلى الرغم من أنه حق اساسى يدعم كرامة الإنسان، إلا أنه لا يزال حقاً والمسؤولون يحاولون توفير السكن، لكنهم ما زالوا يواجهون صعوبات، فلا يمكن القول أن هناك أزمة على كافة المستويات، فمثل حق السكن يتطلب تدخل الجهات المتخصصة لتوفيره [34].
كما دعى السيد الحكيم مراراً وتكراراً بالحفاظ على سلامة البيئة بالشكل الذي يجعلها صحية امام المواطنين لأنها تعد واحدة من الحقوق الأساسية للمواطن، فيجب ان تكون البيئة خالية من الانبعاثات السامة التي تزيد من الاحتباس الحراري وخاصة في فصل الصيف ، ومن شدة التصعيد الحراري للجو في فصل الصيف جعل العديد من الباحثين للكتابه حول هذا الموضوع ، مثل على

ذلك ما ذكرته الباحثة الدكتورة ناهدة محمد زيون في بحثها الموسوم "المواطنة البيئية في المنظور الفكري الإسلامي" بأن الأهتمام بفكرة المواطنة البيئية جاء انعكاساً لقضية التلوث البيئي التي تعد من القضايا الخطيرة والتي انعكس تأثيرها في مختلف أنحاء العالم بسبب التطور الصناعي والتكنولوجي، إذ اثرت على حياة الأنسان والكائنات الحية خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين وكان من أبرزها ظاهرة الاحتباس الحراري، الفيضانات، الهزات الأرضية، لذلك يجب الاهتمام بالبيئة المحيطة والناتج عن معرفة الفرد بمشكلاتها وقدرته على المشاركة في اتخاذ القرارات الإيجابية من طريق إدراكه لحقوقه وواجباته مما يعزز الشعور بالانتماء والولاء لبلده [35].

ودعى السيد عمار الحكيم الحكومة العراقية يوم 18 / 4 / 2019 ليكونوا على مقربة من المواطن وهموه ، وذكر قائلاً "حينما تختلف وتبتعد هموم السياسي عن هموم المواطن، تبدأ الفجوة بين الاثنين، وقد تتسع بمرور الوقت لتتصبح هوة يصعب ردمها فيما بعد، فالناس تلتقي حول المسؤول الذي تجده مهمتاً بقضاياهم ومعبراً عن معاناتهم، فتكونوا على مقربة من المواطن وتحسسو مشاكله ومعاناته وهموه". داعياً في بيان صادر بتاريخ

14 / 10 / 2019 إلى حل أزمة السكن في العراق وقال " إن أزمة السكن الخانقة التي دفعت المواطنين الذين يرزحون تحت وطأتها إلى اللجوء للمناطق العشوائية، ندعو الحكومة إلى توزيع قطع الأراضي لعموم المواطنين ، دون تمييز بين شريحة وأخرى ورفد المبادرة بفتح القروض الميسرة من جميع المصارف لمساعدة المواطنين في البناء، كما حذر من استمرار احتكار الدولة للأراضي، وشدد على ضرورة تملك الآلاف من أصحاب العشوائيات دور التجاوز وتنظيم أمرهم قانونياً " [36].

حق التعليم : تعدد الضمانات الدستورية التي تساعد على حماية حق الفرد في التعليم مع ضرورة الالز بسيادة القانون وضرورة تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين [37].

ويؤمن تيار الحكم بمتنطق (شعب متعلم يعني دولة ناجحة) ، ويؤكد السيد الحكيم على ضرورة مواكبة العلم والتطور ، بقوله " يتسم اغلب الطلبة الجامعيون بعنصر الاخلاص والواقعيه والاحتراك المباشر بالعلم والمعرفة، وما يتركه هذا الأمر من آثار في تحقيق المثالية في الحياة ، فنتمنى من جامعاتنا وصروحنا العلمية وطلابنا وطالباتنا أن يتمتعوا بهذه السمات المثالية ، وإن التطور العلمي الهائل الذي يشهده العالم اليوم مستمر، ولا بد لجامعتنا أن توأكب هذا التطور في مختلف الميادين". واوضح السيد الحكيم ايضًا بأن الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة يمثل الثروة الوطنية الحقيقية ، وأن الاطار الاكاديمي الجامعي يتسم بالعطاء الثقافي والفكري ، وبالتالي فإن الشهادة الجامعية هي مطلب التسلح ويمكن الانطلاق بها لخدمة المجتمع وبناء المستقبل [5].

ويعد الحق في التعليم أحد حقوق الإنسان الأساسية وأحد الركائز التي لها الأثر الكبير في تربية جيل بعد جيل، ويعرف ايضاً بأنه الحق في تعليم الآخرين ما يعرفونه أو يعتقدون أنهما يعرفونه، وهو تجسيد لحرية الأفراد في التواصل والتعبير عن آرائهم ولذلك يجب الاهتمام بالتعليم من جوانبه المختلفة [37].

حق العمل : يعني اغلب افراد المجتمع العراقي من مشكلة البطالة ، وطالما اكد السيد الحكيم بضرورة توفير فرص عمل للعاطلين ، وذكر في احدى الملتقيات الثقافية: " من المؤسف أن نلمس المعاناة الطويلة للقطاع الخاص في مزاولة مهامه ، وفي توفر الفرص العادلة والمتكافئة لينافس القطاع العام، وأن يحظى بالدعم المطلوب لتحرير عجلة الاقتصاد في البلاد، فإذا أردنا تنمية حقيقة، ومعالجة جدية لمشكلة العطالة والبطالة فلا مناص إلا أن نركز على القطاع الخاص، ونوفر له كل مقومات الدعم [38]. وقال السيد الحكيم في موطنه اخر " هذه الإشكاليات تعبر عن قصور أو تقصير سياسي وحكومي، ولا بد للطبقة السياسية، وللحكومات المتعاقبة أن يتحملوا مسؤولياتهم في المعالجة، ولكنها ليست مشكلتهم وحدهم، إنها مسؤولية تضامنية، وجميعنا نتحمل المسؤلية في المعالجة ومنها الحركة النقابية، فهي تحمل قسطاً من المسؤلية أيضًا ، والحراك المجتمعي الإيجابي والبناء، وندعوا إلى التغيير والإصلاح ، فلا بد أن نستثمر هذه الإمكانيات الكبيرة، وأن نوظفها لتحفيز الحكومة، والبرلمان، والجهات التشريعية والتنفيذية لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم في تشغيل العمل النقابي من ناحية وفي معالجة مشاكل العمال من ناحية أخرى، ولذلك ندعو إلى حراك حقيقي للحركة النقابية في العراق، لتقديم مشروع واضح ومحدد بمهام وآليات واضحة، ليبدأ من مجلس النواب وينتهي بالمؤسسات التنفيذية والحكومة ونحن على أتم الاستعداد لدعم المشروع [38].

ثم إن إقرار النظام وسن القوانين والأحكام التي تكفل التوازن والتعايش السلمي ضرورة اجتماعية ملحة لابد منها لمصلحة الناس وصون حقوقهم وتنظيم علاقاتهم على أساس من العدل والتضامن الذي ينشأ وينمو تدريجياً مع وجود الجماعات وتطورها طبقاً للتغيرات والتقلبات التي تحدث في العالم، وترتبط حلولاً مناسبة من تشريعات واحكام دينية ملائمة لعصرها [39].

واكد السيد الحكيم في احدى المؤتمرات المعنية بالمواطنين من ذوي الاعاقة بضرورة وضع الحلول العملية لتوفير فرص العمل وخاصة للاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وقال " إني اليوم وفي مؤتمركم هذا، قررت أن أتكلم بالخطوات والحلول العملية، لأننا تجاوزنا مرحلة طرح الأفكار والتصورات والرؤى، ولكن ما ينقصنا هو الإجراءات والحلول الواقعية للمشاكل والتحديات التي نواجهها. وهنا تتحملون أنتم أيها الأحبة جزءاً من المسؤولية؛ إذن بدون دعمكم لا يمكننا أن نحقق إنجازاتنا، فأنتم جزءٌ كبيرٌ ومؤثرٌ ، فاليوم في عالم التواصل الإلكتروني يمكن أن تخاطب عشرات الآلاف من المواطنين، وتبني المسؤولين وتابع قضايانا معهم، إذن لم يعد التواصل اليوم مشكلة، ولم تعد الإعاقة الخاصة بكم عائقاً أمام تواصلكم مع العالم، وتحشيد الرأي العام لقضاياكم، ومن اليوم ليكن لدينا هدفان أساسيان نترك عليهما، ومتى ما أنجزناهما ننتقل لتحقيق الأهداف الأخرى، حتى نتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة فعلاً، وننتصر لهم ونتنصر بهم : **الهدف الأول :** دعم المشاريع الصغيرة، للأشخاص ذوي الإعاقة، بشروط وتسهيلات ميسرة . **الهدف الثاني :** يجب أن نحصل على نسبة من الوحدات السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبشروط وتسهيلات عقارية وائتمانية خاصة. إذن، بهذين الهدفين نتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل والسكن، وهذا من أهم أعمدة التمكين لأي إنسان في المجتمع [40].

حق الرعاية الصحية :

ضمن مشروع تيار الحكومة الوطني ، حيث دعى السيد الحكيم السلطات التشريعية والتنفيذية بتأمين المتطلبات الكفيلة بالنہوض بالواقع الصحي العراقي والارتقاء به وتمكينه من مواكبة التطور العالمي ، ومطالباً الحكومة بتكييف شريحة المجموعة الصحية المتفانية

مادًّا ومحنويًّا في يوم الصحة العالمي من كل عام، ويحيي مثابرتهم ومواظبتهم على أداء الواجب الإنساني والوظيفي بكل تفان وإخلاص [41]. حيث تتتطور القوانين لتوفير حماية أفضل لحقوق الفرد وحرياته الشخصية [42]. وبعد هذا الحق حقًا مركزيًّا وأساسياً من حقوق الجيل الثاني من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًّا، ويتطلب من الدول الالتزام بالحد الأدنى من المعايير الدولية لحماية هذا الحق، وبذلك أصبح دستور منظمة الصحة العالمية من أهم الصكوك الدولية التي تعترف بالحق في الرعاية الصحية وتحدد مفهومه على النحو التالي: "حالة من اكتمال السلامة بدنيًّا وعقلًّا واجتماعًّا لا مجرد انعدام المرض أو العجز" [43].

ان الدستور العراقي نص على " تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة " [44] ، وان المادة (31) منه نصت على "اولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة وتকفل وسائل الوقاية والعلاج بأنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية. ثانياً: للأفراد والهيئات انشاء مستشفيات او مستوصفات او دور علاج خاصة وبإشراف من الدولة وينظم ذلك بقانون" [45]

حوار الباحثة مع سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكم الوطني [46].
ما حقوق المواطن بحسب فلسفة تيار الحكم الوطني ؟

السيد عمار الحكيم : " المواطن يعني الانسان وهو اساس الوجود، والنظام السياسية تقدم الخدمة للمواطن لأنه اساس الدولة، لذلك فنحن جعلنا خدمة المواطن هو اساس فلسفة الحكم والتي تنص على " شعب لانخدمه لانستحق ان نمثله " .

هل يعد تيار الحكم الوطني حقوق المواطن حجر الزاوية في نظريته السياسية ؟
السيد عمار الحكيم : " نعم لاشك في ذلك ان المواطن يعد حجر الزاوية في نظرتنا السياسية، لكن قد يكون الحق الشخصي للمواطن متقطعاً مع الحقوق العامة للمواطنين، ففي هذه الحالة لا يمكن تغلب الحق الشخصي على الحقوق العامة ".
ما الحقوق التي يؤكد تيار الحكم الوطني على ضرورة حمايتها وضمانها للمواطنين ؟

السيد عمار الحكيم : " الحريات والاحتياجات الضرورية للانسان، حق التعليم، حق الصحة، وبالاخص حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن الحريات الصحفية والاعلامية، وجميعها تدرج ضمن حقوق المواطن، ويفترض ان يعيش الانسان حياة كريمة وهذا ماذكرناها في مؤتمرات وندوات عديدة، وحرى متتابعة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ووصل صوتنا الى قاعة البرلمان العراقي ومن ثم تم اقرارها رسمياً ".
هل ينص تيار الحكم الوطني على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية للمواطنين، وكيف يتعامل معها ؟ وما هو موقفه من الحريات العامة وحق التعبير والمشاركة السياسية ؟

السيد عمار الحكيم " من حق المواطن العمل ولنا مناشدات في التنمية الاقتصادية، ولنا اهتمامات بالقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والتكنولوجيا، هذه القطاعات الخمسة هي راقد اقتصادي ضروري للدولة ".
ومن جانب دعم النيل للحريات العامة وحق التعبير والمشاركة السياسية السيد عمار الحكيم : " حاولنا ان نتعاطى مع من استهدفنا وتحدثنا عن بسوء، وكنا ننتهج غص الطرف وعدم معاقبتهم قضائياً، لأن حرية التعبير لها صريبة يمكن تحملها " .
هل يتناول تيار الحكم الوطني مسألة حقوق الأقليات وحمايتها في فكره ؟

السيد عمار الحكيم : " نعم كانت لنا زيارات الى كنائس المسيحيين والوقوف معهم في مناسبات عديدة، والتواصل ايضا مع الايزديين، فقد عقدنا مؤتمرات عديدة لما تعرض اليه نساوهم من ظلم عصابات داعش الارهابية، وكان لنا دور اساسي وبصمة، ونحن شركاء مع الصابئة نزورهم في منادهم بأعيادهم الرسمية ومناسباتهم الدينية، ولنا مواقف وحضور مع الكرد والتركمان وتمكينهم في مؤسسات الدولة " .
ما الموقف الانساني والاجتماعي لتيار الحكم الوطني فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الطفل ؟

يتميز تيار الحكم الوطني باهتمام خاص بالنساء والاطفال، فأغلب نساء التيار صعدن الى البرلمان العراقي بالتوصيت الداخلية، وليس بالاعتماد على نسبة الكوتا بالدستور، وهناك مؤتمرات نسوية تحدثت عن مشاكل المرأة، وتتواصل مع البرلمان، فقد حفقت منجزات نوعية تحمي المرأة والطفل ".
كلمة اخيرة للسيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكم الوطني .

السيد عمار الحكيم : " لنا اهتمام كبير ودعم لفئة الشباب لأنهم يكونوا نسبة 68% دون سن 24 عام بحسب احصائيات دقيقة، وهذا من اكبر مؤشرات النمو العالمي، فيجب الاهتمام بهم وتطليعاتهم وتحدياتهم في جوانب التعليم والعمل والصحة، هذا رايد لهم، فنحن مسؤولون عنهم، ونحاول دعم وتمكن كل شاب في العراق " [46].

ان الأساس النظرية القضائية تهتم بمبادئ المساواة القانونية والوصول إلى العدالة وينص مبدأ المساواة على أن جميع الأطراف، بغض النظر عن وضعهم القانوني، يجب أن يتمتعوا بفرص متساوية لكلاً الطرفين[47]. والقانون الدستوري يقر حقوق الانسان وحرياته ويضع الضمانات الاساسية لحمايتها [48]. وُظهرت الدراسات أيضاً اهتماماً متزايداً بالتصدي للتحديات القانونية التقليدية، وتأثيرها على عمليات صنع القرار[49] .

وتشير معظم البحوث المعاصرة عالمياً الى الأهمية الحاسمة للمحاكم الادارية ودور القضاء في الحفاظ على التوازن بين السلطة الحكومية وحماية حقوق المواطن[50].

المناقشة والنتائج:

أن تيار الحكم الوطني يمثل انعطافه سياسية واجتماعية هامة في تاريخ الكيانات السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 م وهو يمثل تجربة تستحق التأمل والدراسة التحليل .

- تميز تأسيس تيار الحكم الوطني بعدة مميزات هامة تجعله نموذجاً رائداً في الساحة السياسية والمجتمع العراقي ، اهمها :
1. مبادرة السيد عمار الحكيم وإعلانه عن انطلاق تيار الحكم الوطني أثناء ترمعه لأحد أهم الكيانات السياسية العراقية أكثرها نفوذاً (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) والذي تراسه أثناء انتخابات شفافة وحرة بأكملية مطلقة .
 2. ارتقاء مشروع الحكم على الجيل الشبابي الوطني الكفوء والذي يحتل أكثر من 60% من سكان العراق وهي شريحة شبه مهمنة من العمل السياسي، فسعى التيار على تمكين هذه الشريحة في البنى القيادية والصفوف الحزبية المتقدمة واشراكها في عملية بناء الدولة العصرية العادلة .
 3. عمل تيار الحكم على تمكين العشرات من الشباب الحاملين لمشروعه للمشاركة الاعلامية الفاعلة في اغلب المحطات التلفزيونية الرئيسية في البلاد .
 4. وزع تيار الحكم اغلب الملفات التنفيذية الهامة في التيار على قيادات شبابية كفؤة وميدانية وفاعلة في العديد من مؤسساته الاعلامية والتنظيمية والسياسية والمجتمعية والثقافية .
 5. رفعت قيادة تيار الحكم الوطني شعاريين رئيسين للعمل التنظيمي التياري هما : " تيار الحكم تيار الخدمة " و " الشعب لا نخدمه لأنستحق أن نمثله " ، مطالبة جميع قيادات وتنظيمات تيار الحكم بالنزول الميداني وتقديم الخدمة ومعايشة الناس والتضامن معهم .
6. شدد تيار الحكم الوطني على ترسیخ قواعد الديمقراطية وتبییث التعددية القومية فضلاً عن ممارسة حرية التعبير، فجاءت رؤیة التيار السياسية بضرورة الحفاظ على التعددية والحریات الممنوحة للجميع للتعبیر عن الرأی العام ضمن الاطار السياسي والقانوني .
7. تنظیم مؤسسة مستقلة عن تيار الحكم لمتابعة التقارير والشكواوى والاتهامات الموجهة ضد اي مؤسسة او الشباب المنتسبين لتيار الحكم وتدقيق الوثائق والأدلة المستلمة حل اي ملفات فساد واتخاذ الاجراءات التنفيذية وتسلیم ملفات الفساد الى الجهات المختصة (هيئة النزاهة ومجلس القضاء) .
8. تحديد نسبة لا تقل عن 25% لتمثيل المرأة في المؤتمر العام المكتب السياسي ، مع وجودها الفاعل في المؤسسات التيارية الأخرى .
9. تقدم رئيس تيار الحكم الوطني بدعوى الى وزارة الاسكان لغرض وضع حل ازمة السكن التي يعاني منها المواطن العراقي بسبب غلاء اسعار العقارات ، ذاكراً بأن معاناة الشعب العراقي ستبقى على حالها مالم توضع معالجات وحلول سريعة وعاجلة منها بناء مجمعات سكنية كبيرة ولابد ان يكون للاستثمار والقطاع الخاص دوراً في هذه العملية .
10. إقامة مؤتمرات وطنية دورية لتمكين المرأة العراقية وصيانت حقوقها منها المؤتمر السنوي بتاريخ (الاول من شهر صفر) من كل عام بعنوان مناهضة العنف ضد المرأة .

الخاتمة الاستنتاجات:

ان مبادرة السيد الحكيم بتأسيس تيار الحكم الوطني تمثل المساهمة بإنشاء قواعد في بناء دولة عصرية عادلة ، تهدف الى ترسیخ قواعد الديمقراطية والحرية والتعبير عن الرأي العام ، والدفاع عن حقوق المواطن الاساسية وفق منهج فكر الحكم الذي ساهم في احتواء شريحة الشباب الوعائية والتي بلغت نسبتهم في اخر احصائية اكثر من 60% .

ويعمل التيار دوياً على ثبییث قواعد التعددية القومية واحتواء جميع مكونات العراق ، والدفاع عن حقوق المواطنين الاساسية بالاخص المظلومين والعمل على معاقبة المُسيئين .

وشدد تيار الحكم بضرورة حل ازمة السكن داعياً الحكومة لعمل استراتيجية لتخفيض قيمة ثمن العقارات و غلاء اسعار قطع الارضي في العاصمة بغداد ، وضرورة بناء المجمعات السكنية .

ودعى التيار الى انصاف النساء بالاخص المرأة المظلومة وعمل على تمكينها في مختلف جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والانسانية والدينية . فهي مريبة الاجيال على مر العصور والازمان .

وبواسطة هذا البحث، تم تسلیط الضوء على علاقة حقوق المواطن بالمبادئ والقيم التي يعتنقها تيار الحكم، وتم تحلیل كيفية تطبيق هذه الحقوق في الانظمة السياسية المبنية على أساس فلسفة التيار.

توضیح النتائج التي توصلنا إليها أن فلسفة تيار الحكم تحمل في طياتها مفاهیم مهمة حول المواطن حقوق الإنسان، وتعتبر العدالة وتحقيق الرفاهية العامة أساساً لتحقيق النظام السياسي الصالح. إلا أنها في بعض الأحيان قد تعجز عن مواكبة التحديات الحديثة وتلبية تطلعات المجتمعات المتغيرة.

المراجع

- [1] السيد عمار الحكيم ، الموقع الرسمي لتيار الحكمـة الـوطـنيـ (المـؤـتمـر الفـصـلي الثـانـي للـهـيـئـة الـعـامـة لـتـيـارـ الحـكـمـة :
الـوطـنيـ، فـي دـورـتـه الثـانـيـة)، فـي 2 / 22 / 2025 ، وـهـو متـاح عـلـى الرابـط :
[2] لـعيـبيـ ، بـلـسـم عـبـدـالـحـسـينـ (2024). حقوقـ الـإـنـسـانـ : الـوـاقـ وـالـطـمـوـحـ ، مجلـةـ العـلـومـ السـيـاسـيـةـ ، جـامـعـةـ بـغـدـادـ .
الـعـدـ (68) : 297 .
DOI: <https://doi.org/10.30907/jcopol.vi68.735>
- [3] السيد عمار الحكيم ، السيرة الذاتية ، الموقع الرسمي لتيار الحكمـة الـوطـنيـ ، متـاح عـلـى الرابـط :
<https://www.ammaralhakeem.com/ar/page/1>
- [4] نـصـ الـبـيـانـ التـأـسـيـسيـ لـتـيـارـ الحـكـمـةـ الـوطـنيـ ، (راسـخـونـ) 2017 _ Tuesday
متـاح عـلـى الرابـط :
<https://ar.rasekhoon.net/news/show/1300967/>
- [5] السيد عمار الحكيم ، الشبابـ وـالـدـولـةـ العـصـرـيـةـ العـادـلـةـ (رؤـيـةـ اـسـتـشـارـيـةـ) ، المـكـتبـ الـاعـلـامـيـ لـرـئـاسـةـ المـجـلـسـ
الـاـسـلـامـيـ ، طـ 1 ، 2016 ، صـ 6 _ 34 _ 96 .
متـاح عـلـى الرابـط :
<https://ammaralhakeem.com/ar/book/2>
- نـورـيـ عـيـسىـ عـبـدـيـ ، الـاحـزـابـ السـيـاسـيـةـ وـالـاعـلـامـ الـجـدـيدـ : درـاسـةـ مـيدـانـيـةـ ، مجلـةـ الحـكـمـةـ لـلـدـرـاسـاتـ الـاعـلـامـيـةـ [6]
وـالـاتـصـالـيـةـ ، مؤـسـسـةـ كـنـوزـ الـحـكـمـةـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ ، العـدـ 7 ، 2016 ، صـ 225 . وـمـتـاحـ عـلـىـ الرابـطـ :
<https://asjp.cerist.dz/en/article/7920>
- الـحـكـمـ عـمـارـ لـلـسـيـاسـيـةـ وـالـرـسـائـلـ وـالـبـيـانـاتـ وـالـكـلـمـاتـ الـخـطـبـ وـالـبـيـانـ (موـسـوعـةـ الـاعـتـدـالـ خـطـابـ السـيـاسـيـ الـحـكـيمـ ، [7])
(ـاـنـكـيـ لـلـتـوزـيعـ وـالـنـشـرـ ، العـرـاقـ ، جـ 15 ، طـ 2 ، 2022 ، صـ 234 _ 263 . مـتـاحـ عـلـىـ الرابـطـ :
<https://ammaralhakeem.com/ar/book/35>
- [8] Lionar, U., Mulyana, A., Sapriya, S., Winarti, M., Mairi, S., & Engkizar, E. (2025). Exploring research trends in global citizenship education: A bibliometric study utilizing the Scopus database. European Journal of Educational Research, 14(2), 567.
<https://doi.org/10.12973/eu-jer.14.2.569>
- [9] عبد الله . بدريـةـ صالحـ . (2022) " التـمـكـنـ السـيـاسـيـ لـلـمـرأـةـ العـرـاقـيـ بـعـدـ عـامـ 2005ـ " ، قـضاـياـ سـيـاسـيـةـ ، مرـكـزـ
الـدـرـاسـاتـ الـاـسـتـراتـيـجـيـةـ وـالـدـولـةـ ، عـدـ (70) : 265 .
<http://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/217>
- [10] حسينـ زـيـنـ . عـلـيـ وـعـبـدـ الـكـرـيمـ . اـحـمـدـ . يـاسـينـ . (2022) " مؤـشـراتـ تـنـمـيـةـ قـدـرـاتـ الـطـفـلـ " وـرـقـةـ بـحـثـيـةـ مـقـدـمـةـ
حـولـ مـوـضـوـعـ الـاـسـتـفـادـةـ مـنـ الـتجـربـةـ الـصـينـيـةـ لـتـنـمـيـةـ قـدـرـاتـ الـمـرأـةـ وـالـطـفـلـ فـيـ العـرـاقـ ، وزـارـةـ التـخـطـيطـ ، العـرـاقـ ، الـجـهاـزـ
الـمـرـكـزـ لـلـاـحـصـاءـ ، صـ 3 .
[https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%81%D8%B1%D8%B5%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D20%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8%D20%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF.pdf](https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%81%D8%B1%D8%B5%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D20%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8%D20%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF.pdf)
- احـمـدـ الـاـمامـ اـبـراهـيمـ ، التـيـارـاتـ الـفـكـرـيـةـ (ـالـمـفـهـومـ -ـ مـراـحـلـ النـشـأـةـ -ـ عـوـاـمـلـ التـطـوـرـ -ـ فـقـهـ الـمـواـجـهـةـ) ، حـولـيـةـ كـلـيـةـ [11]
الـدـعـوـةـ اـسـلـامـيـةـ بـالـقـاهـرـةـ ، مجلـدـ 1 ، عـدـ 22 ، 2020 ، صـ 143 . مـتـاحـ عـلـىـ
<https://doi.org/10.21608/bfdc.2020.149169>
- [12] السيدـ الحـكـيمـ يـشـيدـ بـدورـ الـمـرأـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـ الـعـرـاقـيـ وـبـحـضـورـهـ الـفـاعـلـ فـيـ تـيـارـ الحـكـمـةـ الـوطـنـيـ ، الموقعـ الرـسـمـيـ لـتـيـارـ الحـكـمـةـ الـوطـنـيـ ، 4 / 6 / 2022 ، مـتـاحـ عـلـىـ الرابـطـ :
<https://ammaralhakeem.com/ar/news/15551>
- [13] اـخـبـارـ الـفـرـاتـ :ـ السـيـاسـيـ بـيـدـ عـمـارـ الحـكـيمـ يـدعـوـ السـوـدـانـيـ إـلـىـ توـقـيـرـ الـفـرـصـ لـشـرـيـحةـ الـمـعـافـيـنـ وـاحـصـائـمـ ،ـ الـفـرـاتـ نـيـوزـ وـهـوـ
مـتـاحـ عـلـىـ
<https://alforatnews.iq/news/07/12/2022>
- [14] (ـأـيـنـ) بـغـدـادـ .ـ الـاتـحـادـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـعـرـاقـيـ (ـاـلـاعـلـانـ رـسـمـيـاـ عـنـ تـأـسـيـسـ تـيـارـ الحـكـمـةـ الـوطـنـيـ ،ـ بـرـئـاسـةـ الحـكـيمـ ،ـ
25ـ 07ـ 2017ـ) مـتـاحـ عـلـىـ
<https://www.idu.net/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=39509>
- [15] عـزيـزـ اـحـمـدـ عـدنـانـ . (2025) . " اـسـهـامـاتـ لـبـيـنـينـ الـفـكـرـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ فـيـ تـطـوـيرـ الـنـظـرـيـةـ الـمـارـكـيـسـيـةـ ،ـ مجلـةـ الـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ ،ـ بـغـدـادـ ،ـ حـزـيرـانـ (69) : 75 .
<https://doi.org/10.30907/jcopol.vi69.818>
- [16] حـسـينـ .ـ الـكـوـثـرـ .ـ عـبـدـ الـبـارـيـ . (2025) .ـ السـيـاسـاتـ الـعـامـةـ لـتـعـزـيزـ الـأـمـنـ الـمـجـتمـعـيـ فـيـ الـعـرـاقـ بـعـدـ عـامـ 2003ـ ،ـ مجلـةـ الـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ ،ـ بـغـدـادـ ،ـ الـعـرـاقـ ،ـ حـزـيرـانـ (69) : 194 .

<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/776/576>

[17] الجنابي . علي محمد شنان . (2024). " الآليات الوطنية في حماية المرأة من العنف : دراسة مقارنة " ، مجلة الشرق الاوسط للدراسات القانونية والفقهية، جامعة المستقبل ، العراق، (14) : ص 50 .
<https://doi.org/10.56961/mejls.v4i1.580>

<http://meijournals.com/ara/index.php/mejls/article/view/580>

[18] واصف . عماد نادي عزمي . (2025) "دور مكاتب حقوق الانسان بالمدیريات الخدمية في الدفاع عن حقوق المواطنين في خدمات الرعاية الاجتماعية" المجلة العلمية للخدمات الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة اسيوط ، (29) (3) : 237 ص.

<https://dx.doi.org/10.21608/aial.2025.342589.1729>

[19] الجبوري. انتصار فيصل . خلف. (2023)" حقوق المواطن في طل دستور جمهورية العراق لعام 2005 م النافذ "مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية ، 6 (9) : ص 253.

<https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam>

[20] كمال علي حسين ، مكانة اللغة العربية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 : دراسة مقارنة ، مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الأول – 2020 ، ص 311 . متاح على :

<https://doi.org/10.35246/JOLS.V35I1.298>

[21] نهلة محمد مصطفى جندية ، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها (في المانيا ومصر دراسة مقارنة) ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنوفية ، مجلد 52 ، عدد 4 ، ص 9 . متاح على :

<https://jslem.journals.ekb.eg/>

[22] عبد الرحمن عباس ادعين ، حقوق الانسان في الدستور العراقي لعام 2005 ، مجلة الشرق الاوسط للدراسات القانونية والفقهية ، كلية المستقبل الجامعة ، العراق ، م 2 ، عدد 1 ، ص 5 .
<http://meijournals.com/ara/index.php/mejls/article/view/1/1>

[23] Citation: Asimakopoulos, G.; Antonopoulou, H.; Giotopoulos, K.; Halkiopoulos, C. Impact of Information and Communication Technologies on Democratic Processes and Citizen Participation. Societies 2025, 15, 40.

<https://doi.org/10.3390/soc15020040>

[24] مدینہ ایوب احمد ، الحقوق السياسية للأقليات وضمان حمايتها العراق انمودجاً ، بحث مقدم الى كلية الحقوق / القانون العام ، نیقوسیا 2021 ، ص 5 . ومتاح على الرابط :

<https://docs.neu.edu.tr/library/8916026449.pdf>

[25] الشحرى . احمد غفرم و آخرون . (2025) . "الحقوق السياسية للموظف العام في القانون الاداري: دراسة جامعة مالايا ، ماليزيا ، 120(1) : 22 .

DOI: <https://doi.org/10.31436/jia.v22i1.1287>

[26] محمد رعد تحسين الدراجي ، الحقوق الأساسية للفرد وضمان حمايتها ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، السياسية ، 2042 ، ص 71-72 . والعلوم القانون كلية -الأنيار المجلد 5 ، عدد 11، جامعة <https://www.hnjournal.net/ar/5-11-5/>

[27] باسم عبد الحسين لعيبي ، حقوق الانسان : الواقع والطموح ، مجلة العلوم السياسية / جامعة بغداد ، العراق ، عدد (68) كانون الاول ، 2024 ، ص 297 . متاح على الرابط :

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi68.735>

[28] Ahmad, N., Aqilah Walin Ali., & 3Mohammad Hilmy Yussof. (2025). The challenges of human rights in the era of artificial intelligence. UUM Journal of Legal Studies, 16(1), .151.

<https://doi.org/10.32890/uumjls2025.16.1.9>

[29] سمير . باهي . (2024). " الحقوق والحربيات في دول شمال افريقيا: وفقاً لمؤشر الحرية 2011-2023" ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، 8 (1) : 351-350 .

<https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/501>

. [30] 2018 / 01 / 31 [30] السيد عمار الحكيم ، (الموقع الرسمي للسيد عمار الحكيم) .

<https://ammaralhakeem.com/ar/news/12428>

[31] حمودي . محمود قصي . وأخرون . (2025)." حماية الحق في خصوصية السكن بمقتضى الاتفاقيات الدولية والتشريع العراقي " مجلة المدارس العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الانبار ، 3 مركز الدراسات الاستراتيجية ، (1) : 273 .
<https://almadarat.idrisi.edu.iq/index.php/madarat/article/view/191>

[32] رياض عزيز هادي، التأثير في مجال حقوق الانسان في جامعة بغداد (التاريخ/ التحديات/ التوصيات)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، المجلد 40، 2010، ص 16 . متاح على الرابط : DOI:[10.30907/jj.v0i40.267](https://doi.org/10.30907/jj.v0i40.267)

<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy>

[33] ياسين حمد العيناوي ، حقوق الانسان في الدستور الامريكي ، مجلة العلوم السياسية / كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، عدد 34 (2007) ، ص 83 .

متاح على : <https://doi.org/10.30907/jj.v0i34.341>

<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/341/279>

[34] الجيلالي بوجبص، حق السكن : العوائق القانونية، أعمال الندوة العلمية الوطنية - الحق في السكن وتدبير مجال العقار، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية بمراكش، 2009، ص72. ومتاح على الرابط :

<https://espaceconnaissancejuridique.wordpress.com/2025/02/24/حق-السكن-العوائق-القانونية>

[35] زبون . ناهدة محمد . (2025). "المواطنة البيئية في المنظور الفكري الاسلامي "، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، حزيران(69) : 147.

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi69.804>

المجتمعية والمحاضرات واللغاءات الكلمات [36] السيد عمار الحكيم ، خطاب الاعتدال والبناء ، (موسوعة انكي للنشر والتوزيع ، العراق ، ج 17 ، ط 1، 2023 ، ص 266_ 2021الحكيم عمار للسيد والإعلامية والبيانات 627_ 548<https://ammaralhakeem.com/ar/book/37>

[37] عبد الرضا . مصطفى سعيد . (2020) "الصمامات الدستورية لحق الانسان في التعليم في الدستور العراقي عام 2005 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، (2) : 423-454 .

<https://doi.org/10.55716/jips.2020.9.2.11>

المجتمعية والمحاضرات واللغاءات الكلمات [38] السيد عمار الحكيم ، خطاب الاعتدال والبناء ، (موسوعة انكي للنشر والتوزيع ، العراق ، ج 17 ، ط 1، 2023 ، ص 266_ 2021الحكيم عمار للسيد والإعلامية والبيانات 627 <https://ammaralhakeem.com/ar/book/37>

[39] الطوير . حمزة مسعود . (2024) "تأملات في معنى الاخوة في القرآن الكريم " ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعة ، جامعة الزاوية وغربان ، ليبيا ، (15): 515 .

<https://doi.org/10.53796/hnsj51/34>

[40] السيد عمار الحكيم ، خطاب الاعتدال والبناء (موسوعة الخطاب والكلمات والبيانات والرسائل للسيد عمار الحكيم عام 2016) ، ط 2 ، ج: 14 ، دار انكي للنشر والتوزيع ، 2022 ، ص 145 _ 146 <https://ammaralhakeem.com/ar/book/34> وهو متاح على الرابط :

عمار للسيد والرسائل والبيانات والكلمات الخطاب [41] السيد عمار الحكيم ، خطاب الاعتدال والبناء (موسوعة 2021) ، ط 18 ، ج 18 ، دار انكي للتوزيع والنشر ، 2023، ص 689 <https://ammaralhakeem.com/ar/book/38>

[42] احمد المختار . السيد كريمة . (2024) . "تأثير التحولات القانونية على حقوق الفرد والحربيات الشخصية في المجتمعات الحديثة" ، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والانسانية، (9) : ص 482

<https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/article/view/479>

[43] ينظر: ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية لدستور العراق لعام 2005

<https://apps.who.int/qb/bd/PDF/bd47/AR/constitution-ar.pdf>

[44] الفقرة (ب) من البند (اولاً) من المادة (29) من الدستور العراقي .

<https://mofa.gov.iq/losangeles/wp-content/uploads/sites/85/2019/>

[45] المادة (31) من الدستور العراقي .

<https://presidency.iq/info.aspx?jimare=1002>

[46] ايمان عبد العظيم كاظم ، وكالة الحاضرة ، حوار مع سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمه الوطني ، وهو متاح على الرابط :

https://www.alhadira.com/2025/06/blog-post_10.html

[47] Salomo Jitmau, S. Naim, and Muh Akhdharisa SJ, "Implementation of the Principle of Equality Before the Law in the Dynamics of Indonesian Law," *JUSTISI*, vol. 11, no. 2, pp. 441–455, Apr. 2025, doi: 10.33506/js.v11i2.4088.

[48] محمد . محمد فاضل . (2025) "الرقابة الدستورية على الاذاعة والتلفزيون في العراق : دراسة مقارنة ، مجلة ميسان للدراسات القانونية ، 13 (1) : ص388

<https://www.uomisan.edu.iq/law/mjcls/index.php/mjcls/article/view/452/437>

[49] J. Meza, M. C. N. Cejas, M. Vaca-Cardenas, M. F. L. Saltos, and J. C. M. Intriago, "Trends Of Machine Learning Techniques for Enhancing Court Decision Making," in *2024 Tenth International Conference on eDemocracy & eGovernment (ICEDEG)*, IEEE, Jun. 2024, pp. 1–7. doi: [10.1109/ICEDEG61611.2024.10702057](https://doi.org/10.1109/ICEDEG61611.2024.10702057).

[50] Annisa Dwi Lestari 1*, Taufiqurrohman Syahuri 2, Ahmad Ahsin Thohari 3 Restrictions on Judicial Review Rights for State Administrative Officials: A Critical Perspective on Constitutional Court Decision No. 24/PUU-XXII/2024. *International Journal of Law, Crime and Justice*, 2025 , vol. 2, no. 3, Lestari, et al. 2 of 14.

DOI : <https://doi.org/10.62951/ijlcj.v2i3.688>
<https://international.applhi.or.id/index.php/IJLCJ>